صناعة الخدمات العربية كمدخل لتحقيق التكامل العربى دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العربية

عبد الفتاح السيد النعمانى - خالد مصطفى قاسم*

أولاً : مقدمه:

يمكن القول بأن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات تعتبر من أهم التطورات التى تحدث الآن فى النظام التجارى العالمى متعدد الأطراف، حيث يشهد العالم اليوم ما يعرف بثورة الخدمات والتى تتميز بالتوسع السريع فى الخدمات كثيفة المعرفة مثل البحوث والتطوير والحاسب الآلى والخدمات المالية والمحاسبية والقانونية والتسويقية وغيرها. كما تتزايد باستمرار قابلية الخدمات للتبادل التجارى الدولى.

وتعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) General Agreement on Trade in Services (G.A.T.S) أحد النتائج الهامة التى أسفرت عنها جولة أوروجواى وهى الجولة الثامنة الشهيرة فى منظومة تحرير التجارة الدولية ، حيث اتفق فى هذه الجولة على إنشاء منظمة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٥ ، وتم توقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة ٧٠ دولة عام ١٩٩٧ على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام ١٩٩٩[١].

إن قطاع الخدمات يقوم بدور هام وحيوى فى عملية التنمية الاقتصادية وذلك لإسهامه المباشر فى الإنتاج والاستهلاك وموازين المدفوعات فى العالم بأكمله. وعموماً نجد أن أهمية الخدمات فى

*د. عبد الفتاح السيد النعمانى- مدرس بكلية الإدارة والتكنولوجيا- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى (القاهرة)- د. خالد مصطفى قاسم- مدرس بكلية الإدارة والتكنولوجيا-الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى (الإسكندرية)

الاقتصادات الوطنية لا يمكن قياسها من خلال المؤشرات الكمية فقط ، فالأهمية الأساسية للخدمات تنبع من صلتها المشتركة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن أثرها على المنافسة الدولية وتقسيم العمل وكذلك من ارتباطها المتزايد بالتقدم التكنولوجى[٢].

ولقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الصناعية على ضرورة إدراج تحرير تجارة الخدمات ضمن المفاوضات متعددة الأطراف فى جولة أوروجواى رغم اعتراض الدول النامية على ذلك. وليس من الصعب معرفة أسباب هذا الإصرار، فقطاع الخدمات فى الولايات المتحدة يعمل به أكثر من ٧٥٪ من القوى العاملة الأمريكية، كما أنه يساهم بأكثر من ٦٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى، وبالتالى فتحرير هذا القطاع لا شك أن من شأنه أن ينعش الاقتصاد الأمريكى واقتصادات الدول المتقدمة[٣]. كما أن هذه الدول بدأت (فى العقود الثلاثة الأخيرة) تفقد تدريجياً ما تتمتع به من مزايا نسبيه فى الصناعات التقليدية وخصوصاً الصناعات التحويلية حيث انتقلت هذه الميزات إلى البلاد الحديثة العهد بالتصنيع مثل دول شرق آسيا، ولذا كان من الطبيعى أن تصر هذه الدول على تحرير تجارة الخدمات التى مازالت تتمتع فيها بمزايا نسبية عن غيرها من الدول[٤].

وعلى المستوى العربى، نجد أن تجارة الخدمات تلعب دوراً هاماً ومتزايداً فى التجارة الخارجية العربية حيث تساهم فى المتوسط بحوالى ٢٤٪ من إجمالى التجارة العربية للسلع والخدمات وهى نسبة تقارب المستوى العالمى لتجارة الخدمات فى التجارة العالمية (٢٥٪). كما تشير البيانات المتوفرة عن تجارة الخدمات العربية أن صادراتها فى بعض الدول (الأردن وتونس ومصر والمغرب) تفوق وارداتها منها، مما يعنى أنها تحقق دخلاً صافياً عكس تجارتها السلعية. كما أن التجارة العربية البينية فى الخدمات تشكل نسبة أكبر من تجارتها البينية السلعية مما يشجع تحريرها بين الدول العربية على الإسراع بعملية التكامل الاقتصادى العربى[٥].

ثانياً : مشكلة البحث :

لقد أدت النتائج المحققة من تجربة العالم العربى مع التكامل الاقتصادى وعلى مدار أكثر من خمسين عاماً (عقدت خلالها العديد من الاتفاقيات وتم إنشاء العشرات من المؤسسات)، إلى نوع من الإحباط والتشاؤم لدى العديد من المهتمين بالشئون العربية. فعلى مدار نصف قرن من هذا التعاون لم يزد التعاون العربى البينى فى مجال السلع عن ١٠٪ فى المتوسط، وهى نسبة متدنية بكل المقاييس خاصة إذا قورنت بما هو عليه الحال فى الاتحاد الأوروبى (حيث وصلت النسبة إلى أكثر من ٦٦٪ فى بداية القرن الحادى والعشرين[٦]. أما فى مجال الخدمات، فلا شك أن الوضع يبدو أفضل مما هو عليه

الحال فى المجال السلعى حيث إن تجارة الخدمات العربية تلعب دوراً متزايداً فى التجارة الخارجية والعربية وبنسبة تقترب من المتوسط العالمى لتجارة الخدمات (٢٤٪ عربيا و٢٥٪ عالمياً). إضافة إلى تفاوت حجم تجارة الخدمات العربية من دولة لأخرى خاصة الدول ذات المقومات السياحية (الأردن - تونس - مصر - المغرب) وهذه الدول نجد أن حجم صادراتها من الخدمات تفوق حجم وارداتها منها(٧).

وتأسيساً على ما سبق، وفى ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على العالم العربى (خاصة إنشاء منظمة التجارة العالمية)، يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالى :

"هل يمكن لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية عموماً وتحرير قطاع المصارف العربية على نحو خاص أن يعمل على الإسراع بتحقيق التكامل العربى؟ وكيف يتم ذلك" ؟

وفى ضوء الصياغة السابقة لمشكلة البحث تم وضع الأسئلة التالية ليجيب عنها البحث:

أ - ما هو واقع الأوضاع الاقتصادية العربية مقارنة بمثيله فى الاتحاد الأوروبى؟

ب- لماذا لم يحقق مدخل تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية الأهداف المرجوة منه؟

ج - ما هو حال تجارة الخدمات على مستوى العالم العربى؟

د - هل هناك اتفاقيات عربية فى مجال تجارة الخدمات؟

هـ - ما هو الدور الذى يمكن أن يلعبه تحرير الخدمات العربية عموماً وقطاع المصارف على نحو خاص فى الإسراع بتحقيق التكامل العربى؟

ثالثاً : فرض البحث

يتمثل فرض البحث فيما يلى:

"أن تحرير صناعة الخدمات العربية عموماً والخدمات المصرفية على نحو خاص يمكن أن يسرع تحقيق التكامل العربى بدرجة أكبر مما هو عليه الحال فى التكامل العربى السلعى" .

رابعاً : أهمية البحث

تتلخص أهمية البحث فى النقاط الرئيسية التالية :

- تعاظم أهمية الخدمات كمكون رئيسى فى الناتج القومى الخاص بالدول المتقدمة (ففى أمريكا وبعض الدول الأوروبية تتراوح نسبتها فى الناتج القومى للدولة بين ٦٧٪ إلى ٧٥٪ مقارنة بالسلع المادية)، مما جعل هذه الدول تصر على إدراجها ضمن جدول أعمال جولة أوروجواى رغم

اعتراض الدول النامية على ذلك [٨].

- أن قطاع الخدمات أصبح يلعب دوراً متزايداً فى توفير فرص العمل فى كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالى فإن تحرير هذا القطاع بين الدول العربية يمكن أن يخفف من حدة البطالة على المستوى العربى ككل.

- أن صناعة الخدمات من الصناعات ذات الطبيعة الخاصة التى تحتاج إلى توجيه مزيد من الاهتمام إليها من جانب الباحثين والدارسين على أمل أن تقود التنمية والتكامل فى العالم العربى فى الفترة القادمة.

- أن عدم نجاح العالم العربى فى تحقيق التكامل الاقتصادى السلعى المنشود، يمكن أن يغرى الدول العربية على تحرير صناعة الخدمات عموماً والخدمات المصرفية على نحو خاص للإسراع بتحقيق التكامل العربى.

خامساً : أهداف البحث :

فى ضوء مشكلة البحث يمكن تحديد أهدافه فى النقاط الرئيسية التالية:

١- تقييم الواقع الاقتصادى والتجارى العربى مع الإشارة إلى تجربة التجارة السلعية البينية كأساس لتحقيق التكامل العربى.

٢- تحليل اتفاق تجارة الخدمات فى إطار نتائج جولة أوروجواى مع التركيز على تجارة الخدمات المصرفية.

٣- إبراز أهمية ودور تحرير تجارة الخدمات العربية فى تنشيط التكامل العربى (مع التركيز على الخدمات المصرفية العربية).

٤- التعرف على المزايا والتحديات التى تواجه تحرير صناعة الخدمات العربية عموما والخدمات المصرفية العربية على نحو خاص.

٥- تحديد الآليات المطلوبة لتحديث الخدمات المصرفية العربية لزيادة قدرتها التنافسية وتفعيل دورها فى تحقيق التكامل العربى.

٦- اختبار مدى صحة الفرض محل الدراسة.

سادساً : منهج البحث

يتكون منهج البحث من العناصر الرئيسية التالية :

أ - سوف يعتمد البحث على البيانات الثانوية المتوفرة فى المصادر الثانوية المختلفة، والتى بتحليلها يمكن تحقيق أهداف البحث . ومن أمثله هذه البيانات :

- قيمة التبادل العربى البينى فى السلع .
- قيمة التبادل العربى البينى فى الخدمات .
- بيانات عن قطاع المصارف العربية .

ب- مجتمع البحث هو القطاع المصرفى العربى .

وسوف يعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى بشكل رئيسى لتحقيق أهداف البحث واختبار صحة الفرض محل الدراسة.

سابعاً : صلب البحث

١/٧ تقييم الواقع الاقتصادى والتجارى العربى :

لقد أولت الدول العربية - منذ مطلع الخمسينات - الاهتمام بالتعاون الاقتصادى لارتباطه بأهداف التنمية ومصالح الأمن المشترك. وقد عقدت منذ ذلك التاريخ وحتى الآن العديد من الاتفاقيات وتم إنشاء العديد من المؤسسات العربية التى وجهت العمل الاقتصادى العربى وأهمها[٩]:

أ - معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام١٩٥١

ب- معاهدة تسهيل تجارة العبور عام ١٩٥٣

ج- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ (وانضمت لعضويتها ١٣ دولة عربية).

د - السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ (وانضمت إليها ٧ دول عربية).

هـ- اتفاقية تنمية وتسهيل التبادل التجارى عام ١٩٨١، والتى عدلت ببروتوكول تنفيذى سنة ١٩٩٧ بناء على قرار القمة العربية بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦، لترتقى من وضع الاتفاق التفضيلى إلى مستوى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتتمشى مع قواعد التجارة الدولية وأحكام منظمة التجارة العالمية.

كما أقيمت تكتلات للتعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين بعض الدول العربية أهمها :

- مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ ، ويعد خطوة متقدمة فى العمل الاقتصادى العربى .
- الاتحاد المغاربى عام ١٩٨٢ ، وتواجه أنشطته بعض الجمود والخلافات .

- مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٨ ، وقد توقف بعد غزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ .

كما تم عقد عدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية واتجهت بعض البلدان العربية لعقد هذه الاتفاقات لتحرير مجموعات محدودة من السلع بمعدلات أسرع .

ورغم كل هذه الاتفاقيات والمؤسسات نجد أن التجارة العربية البينية لم تتعد في المتوسط نسبة ١٠٪ ، بينما تصل نسبة التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبى (بدأ باتفاقية روما سنة ١٩٥٧) ٦٦٪، ويرجع هذا النجاح إلى البعد المؤسسى للاتحاد ممثلاً فى المفوضية الأوروبية، والمجلس الأوروبى، ومحكمة العدل الأوروبية، والبرلمان الأوروبى، وكلها لعبت أدواراً حاسمة فى نجاح المسيرة الأوروبية نظراً لما تتمتع به من استقلالية تدعم فرص النجاح تدفع وتعمق التكامل الاقتصادى، إضافة إلى حجم التجارة البينية الكبيرفى بدء التجربة (٣٠٪ تقريباً)[١٠].

لكن لماذا لم يحقق مدخل تحرير التجارة السلعية التكامل الاقتصادى العربى المنشود ؟

لا شك أن مسيرة التكامل الاقتصادى العربى تعتبر بكل المقاييس غير ناجحة، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية نجملها فيما يلى :

أ- الخلل الهيكلى فى اقتصادات الأقطار العربية واعتمادها الكبير على العالم الخارجى فى تنفيذ مشروعات التنمية مما أدى إلى عدم خلق قاعدة صناعية قوية وإنما كان استيراداً واستهلاكاً للمنتجات الأجنبية، والاعتماد على المدخل التبادلى للتكامل فى وقت يتضاءل فيه الفائض الإنتاجى لدى الأقطار العربية وتنخفض نسبة التجارة البينية، إضافة إلى اهتزاز الثقة فى المشروعات العربية المشتركة وبأهميتها فى اقتصادات الدول المعنية[١١].

ب- كان للأسباب السياسية دور كبير فى فشل مسيرة التكامل الاقتصادى العربى إذ طالما كانت الدوافع السياسية والأمنية هى المحرك الرئيسى للتكامل العربى. كما كان لضعف الإرادة السياسية أثرها الواضح على فشل هذه المسيرة بسبب تغليب المصلحة الذاتية على المصلحة الجماعية[١٢].

ج- المغالاة فى الرسوم الجمركية أو إهدارها (تصل أحياناً إلى أكثر من ١٠٠٪) مما أدى إلى ظهور صناعات محلية غير قادرة على المنافسة ، إضافة إلى تشويه حوافز الاستثمار[١٣].

د - العوائق غير الجمركية (تقدر بأكثر من ١٠٪ من قيمة الواردات ويؤثر ذلك على فرص

قيادة الصادرات للنمو وعلى نمو القطاع الصناعى ذاته وقيامة بدور قاطرة النمو).

هـ- غيبة الرؤية الشاملة التى تستهدف قيام نظام عربى متكامل يقوم على فتح الحدود العربية ضمن إطار شامل من سياسات الإصلاح فى الداخل.

و - معاناة الدول العربية من مشكلة تشابه هياكل الإنتاج والتنافس على نفس الأسواق بالنسبة لصادراتها (فمعظمها يعتمد على تصدير البترول)، إضافة للتفاوت الكبير بين مستويات الدخول (تتراوح بين ٥٠٠ دولار فى السنة باليمن ، و١٧٠٠٠ دولار فى الإمارات وقطر)[١٤].

ز - أن معظم الدول العربية يسجل معدلات مرتفعة من الواردات بهدف خدمة صناعة التجميع التى تتجه للسوق المحلى مما يتطلب مستويات مرتفعة من الحماية التى تعوق الواردات من السلع تامة الصنع .

ح- أن عدداً قليلاً من الدول العربية قد نجح فى تنويع صادراته (مصر، المغرب، تونس) نتيجة لعمليات الإصلاح الهيكلى الذى بدأته هذه الدول منذ التسعينيات من القرن الماضى، وكذلك السعودية والإمارات (كدول نفطية).

ط - بالنسبة لحجم التجارة البينية بين الدول العربية، نجد أن الصادرات العربية إلى دول عربية أخرى تتراوح بين ٠,٩ ٪ (الكويت) و١٣,١ ٪ (عمان) ، وسوريا (١٨٪) ، والأردن (٣٤٪) ، ولبنان (٤٥٪). ونظراً لأن نصيب هذه الدول من حجم التجارة العربية الإجمالى محدود فهى لا تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً فى دفع مسيرة التكامل العربى كالدور الذى لعبته فرنسا وإيطاليا وألمانيا فى الجماعة الأوروبية[١٥].

إن مدخل تحرير التجارة فى السلع رغم أهميته إلا أنه لن يؤدى إلى الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، ولذا قد يكون من المفيد والأجدى لهذه الدول أن تتبنى بديلاً آخر للتكامل مختلفاً عما اتبعته الجماعة الأوروبية ، ويتمثل هذا البديل (المدخل) فى إعطاء أولوية وأهمية لتحرير التجارة فى قطاع الخدمات عموماً والقطاع المصرفى على نحو خاص .

٢/٧ جولة أوروجواى وتحرير تجارة الخدمات

١/٢/٧ مفهوم الخدمات ، وطرق توريدها ، وقطاعاتها المختلفة

× مفهوم الخدمات : على الرغم من أن الخدمات بأنواعها المختلفة تعد من الدعائم الأساسية لأى اقتصاد إلا أنها لم تحظ، تاريخياً، بالاهتمام الكافى للنظر إليها كأحد الفروع الهامة المولدة

للدخل إلى أن أشار "جان باتيست ساى" إلى أن الإنتاج ليس هو خلق المادة فقط بل ينصرف أيضاً إلى خلق المنفعة، ومن ثم فإن كل عمل يؤدى إلى تحقيق المنفعة يعتبر عملاً منتجا. ووفقاً لما تقدم يمكن تعريف الخدمات بأنها "منتجات غير ملموسة وغير مرئية وقابلة للفناء شأنها شأن السلع المادية."(١٦)

وقد قدمت تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عدداً من معايير تصنيف الخدمات تبعاً لإمكان تداولها فى التجارة الدولية، غير أنه باستثناء الخدمات الشخصية البحتة والخدمات العامة ذات الطابع السيادى فإن الخدمات تُعد محلاً للتجارة الدولية ، ويمكن إدارتها بواسطة شركات متخصصة ، وينتج عنها تعاملات نقدية دولية . ولعل التصور النظرى قد يبعد مثلاً خدمة التخزين عن التعامل الدولى ، إلا أن تقارير التجارة فى موانئ هونج كونج وسنغافورة وغيرها من المراكز التجارية الدولية تبين أن هناك شركات دولية النشاط وشركات أجنبية تقوم بهذه الخدمة فى دولة موقع الإنتاج أو فى موانئ الاستيراد وفى حالات تجارة الترانزيت . وعلى ذلك تكاد كل الخدمات المتصلة بالاستثمار والإنتاج والنقل، أن تدخل فى إطار التعامل الدولى وأن تكون بالتالى محلاً للتجارة الدولية فى الخدمات (١٧)

لقد اهتمت جولة أوروجواى بتوسيع النظام التجارى المتعدد الأطراف وتمكنت لأول مرة من وضع اتفاقية لتجارة الخدمات (جاتس) والتى لم يسبق التطرق إليها خلال المفاوضات فى الجولات السابقة. وتسرى هذه الاتفاقية (كما تنص فى مادتها الأولى) على التدابير التى تفرضها دولة عضو فى الاتفاقية وتؤثر على استهلاك الخدمة التى يكون منشؤها إقليم أعضاء آخرين .

طرق توريد الخدمات : فى ضوء المفهوم السابق للخدمات ، يمكن حصر أربعة طرق رئيسية لتوريد الخدمات ، وهى :

- توريد الخدمة عبر الحدود، وتشمل تدفقات الخدمات من أراضى دولة ما إلى أراضى دولة أخرى، مثل تبادل المعلومات بالبريد الإلكترونى والخدمات المصرفية التى تتم عبر وسائل الاتصالات أو بالبريد،والمكالمات الهاتفية الدولية.

- استهلاك الخدمة فى الخارج، وذلك عندما ينتقل مستهلك الخدمة بنفسه أو ينقل ما يملكه إلى أراضى دولة أخرى بهدف الحصول على خدمة ما، مثال ذلك السياحة وإصلاح السفن وصيانة الطائرات.

- التواجد التجارى، ويعنى أن مورد الخدمة من دولة ما ينشئ وجودا تجاريا له داخل أراضى

دولة أخرى مستهلكه للخدمة (أى من خلال الاستثمار المباشر فى الخدمات) ، مثل شركات التأمين أو إقامة فرع لبنك أجنبى داخل البلاد أو سلسلة من الفنادق .

- تواجد الأشخاص الطبيعيين ، وتعنى انتقال الأفراد من دولة ما إلى دولة أخرى ليوردوا خدماتهم ، مثال ذلك خدمات المحاسبين والأطباء والمدرسين .

ويتضح مما سبق أن التجارة الدولية فى الخدمات تستلزم تحركات دولية لرأس المال والعمل، كما يجب أن يصاحبها معرفة تكنولوجية .

القطاعات المختلفة للخدمات: تتعلق التجارة الدولية فى الخدمات باثنى عشر قطاعاً خدمياً هى[١٨] :

- قطاع الأعمال (الخدمات المهنية : (كالاستشارات الفنية والبحوث والتطوير ,والإعلان والبحوث التسويقية والخدمات القانونية والمحاسبية والطبية ..) .
- قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية .
- قطاع التشييد والبناء والخدمات الهندسية الاستشارية .
- خدمات التوزيع .
- الخدمات التعليمية .
- الخدمات المالية (البنوك / التأمين / سوق المال) .
- الخدمات البيئية .
- الخدمات الصحية .
- خدمات السياحة والسفر .
- الخدمات الثقافية والترفيهية والرياضية .
- خدمات النقل (البرى والبحرى والجوى) .
- خدمات أخرى .

ويلاحظ أن الخدمات المالية وفى مقدمتها الخدمات المصرفية تعتبر ضمن الخدمات التى شملتها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات مما أدخل البنوك - فى ظل الاتجاه نحو التحرير المالى - إلى ما يسمى بالعولمة المصرفية بكل آثارها وتحدياتها، وأصبح لزاماً عليها ضرورة التحديث المستمر بما يمكنها من التعامل بفعالية مع الآثار التى تنتج عن تحرير تجارة الخدمات المصرفية[١٩].

٢/٢/٧ تحرير التجارة الدولية فى الخدمات (المفهوم /الملامح الرئيسية

المفهوم : ينصرف تعريف تحرير التجارة أساساً إلى إزالة القيود التى من شأنها أن تمنع التفاعل لآليات العرض والطلب فى مجالى السلع والخدمات ، والأثر الذى ينبنى على كل من الحرية والقيود ينصرف بصورة تبعية إلى تخصيص الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة . ويختلف تحرير التجارة فى السلع عن تحرير التجارة فى الخدمات ، وذلك لأنه فى معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور حدود وتعريفات جمركية فى الخدمات ، وبالتالى يقصد بتحرير التجارة فى الخدمات "تحريرها من القوانين والقرارات والإجراءات التى تضعها كل دولة" ، وهذه القيود هى التى سعت اتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث يكون من الممكن التوصل فى النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات (أى اتخاذ القرارات التى من شأنها توسيع فرص دخول موردى الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقلل التحيز تجاههم فى مواجهة الموردين المحليين) (٢٠) .

الملامح الرئيسية: تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات G.A.T.S هى الاتفاقية الوحيدة التى تغطى التجارة الدولية فى الخدمات وقد بدأ الحديث عنها مع افتتاح جولة أوروجواى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ فيما سمى بإعلان بونتا ديليستى، وقد ظهرت الوثيقة الختامية التى تشمل الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والتى انطوت على مقدمة وستة أجزاء على النحو التالى(٢١):

- الجزء الأول ويتضمن الإطار العام والمبادئ العامة (المواد من ٢ - ١٥) وهى مواد ملزمة لكافة الأطراف التعاقدية .

- الجزء الثالث (المواد من ١٦ - ١٨) والتى تقدمها الدول فى جداول وتتفاوض حولها فى ضوء ظروف ومراحل التنمية التى تمر بها .

- الجزء الرابع : ويتضمن التحرير التدريجى للخدمات (المواد من١٩- ٢١).

الجزء الخامس : ويتضمن (المواد من ٢٢ - ٢٦) .

الجزء السادس : ويتضمن (المواد من ٢٧ - ٢٩) .

وفى هذين الجزئين (الخامس والسادس) يتم تناول الأمور التنظيمية والتعريفية وكذلك الملاحق والمرفقات الخاصة بالاتفاقية فيما يمكن تسميته بالإطار المؤسسى للاتفاقية .

المبادئ العامة : لقد تأسست اتفاقية تحرير الخدمات على عدد من المبادئ العامة التى يجب أن

تراعى عند تطبيق الاتفاقية ، وهذه المبادئ هى[٢٢]:

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وهذا المبدأ يعنى التزام كافة الأعضاء بعدم التفرقة فى المعاملة فيما بينهم بين دولة وأخرى من حيث التزامات تحرير قطاعات الخدمات التى حددتها الاتفاقية حتى ولو كانت هذه الالتزامات قبل دولة غير عضو فى الاتفاق (مثل الدول العربية غير الأعضاء).

مبدأ الشفافية والعلانية: ويقضى هذا المبدأ بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التى قد تعرقل تجارة الخدمات .

مبدأ التحرير التدريجى : ويتعلق هذا المبدأ بالتزام الأطراف فى الاتفاقية بفتح أسواقها على أساس قوائم إيجابية يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات .

مبدأ تطبيق القواعد المتعلقة بتجارة الخدمات : أى التنظيم الداخلى لتجارة الخدمات والإجراءات الخاصة بإصدار ترخيص لمزاولة نشاط خدمى .

مبدأ الاعتراف بشروط ومتطلبات الخدمات المهنية والمهنيين : أى تحديد معايير وشروط ممارسة الأجانب لنشاطهم داخل الدولة فى مجال الخدمات .

مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة : ويشير هذا المبدأ إلى عدم التمييز بين موردى الخدمات الأجانب من حيث الدخول للأسواق وشروط التشغيل . وقد أعطى الاتفاق الحق لكل دولة بالإبقاء على وجود جهات تحتكر توريد خدمات معينة أو وجود مورد وحيد لخدمة ما بشرط أن يكون ذلك فى إطار منظم على أن يكون هذا الوضع قبل الاتفاق الحالى.

وبشكل عام تلتزم الدول الأعضاء فى اتفاقية الجاتس بمجموعة من الالتزامات يمكن إيجازها فيما يلى :

- الرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات عن أى قوانين أو لوائح أو ممارسات إدارية بخصوص مجالات الخدمات التى تشملها الاتفاقية .

- إنشاء الضوابط التى تكفل قيام شروط الأهلية والمقاييس الفنية وإجراءات الترخيص على أساس معايير موضوعية وواضحة وألا تكون متشددة أكثر مما هو ضرورى لتأمين نوعية الخدمات المعنية ولا تشكل فى حد ذاتها قيداً على توريد الخدمات .

- الامتناع عن فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية الناشئة عن المعاملات الجارية المتعلقة بالتزاماتها المحددة .

- اتخاذ التدابير للاعتراف المتبادل بالتراخيص والتعليم والخبرة المعترف بها من جانب عضو ما.

- التأكد من أن الشركات التى تقوم بتوريد الخدمات على أساس الاحتكار الفردى أو احتكار القلة لا تسئ استخدام قوتها السوقية لإبطال أى التزامات ذات صلة بالأنشطة التى تقع خارج نطاق الحقوق التى تنفرد بها .

- اتخاذ التدابير من أجل حماية الأخلاق العامة والنظام والصحة والأمن وحماية المستهلك والخصوصية الشخصية .

٣/٢/٧ المزايا التى قررتها اتفاقية تحرير الخدمات للدول النامية

تتحدد هذه المزايا فى المواد ٤ ، ٥ ، ١٢ ، ١٩ من الاتفاقية على النحو التالى :

المادة (٤) أيدت ضرورة مشاركة الدول المتقدمة فى تعزيز قدرات الدول النامية على إنتاج خدماتها بكفاءة عن طريق مساعدتها فى الحصول على تكنولوجيا متقدمة بتكلفة مناسبة أو بدعم دولى وتحسين إمكاناتها فى بناء شبكات معلومات تساعدها على أداء الخدمات الدولية بكفاءة .

المادة (٥) تتناول إمكانيات التكامل الإقليمى بين الدول النامية بغرض تحرير تجارة الخدمات فيما بينها ويمكن لكل دولة أن تقر معاملة تفضيلية ومزايا للدولة الأخرى دون إلزامها بتعميم ذلك وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية بشرط أن يتم ذلك بشفافية .

المادة (١٢) تجيز للدولة النامية التى لديها عجز هيكلى فى ميزانها التجارى أن تفرض قيوداً على التجارة فى الخدمات حتى بالنسبة للقطاعات التى تضمنتها قوائم التحرير التى سبق أن أعلنتها تلك الدولة ، وذلك بشرط أن تبرر الدولة العضو أن هذا الإجراء سيساعدها على تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادى أثناء تنفيذها لبرامجها التنموية .

المادة (١٩) تعطى هذه المادة الحق للدول النامية فى الارتباط المتدرج فى تحرير القطاعات الخدمية بما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية بحيث يمكن فتح أسواق الدول النامية طبقاً لأوضاع التقدم الاقتصادى ومراحل النمو على أن يتم ذلك فى إطار مفاوضات متعددة الأطراف .

وتأتى كل هذه البنود فى إطار المراقبة العلمية الدقيقة للأجهزة المختصة بالمتابعة فى منظمة التجارة العالمية بحيث لا تضار الأطراف الأخرى من جراء التعديلات التى تقوم بها الدول النامية[٢٣].

٣/٧ تجارة الخدمات العربية

تغطى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن التجارة فى السلع فقط ولا تغطى تجارة الخدمات . ولم تتضمن اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجارى بين الدول العربية فى أى من موادها ما يشير إلى تجارة الخدمات وبالتالى فإن البرنامج التنفيذى للاتفاقية لم يتضمن تجارة الخدمات فى مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، إلا أن هذا البرنامج أشار فى الفقرة التاسعة منه إلى أنه "ونظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة".

وبعد انضمام عدد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وسعى بقية الدول العربية للانضمام ، وجد أن من الضرورى التعامل مع تجارة الخدمات بنفس الأسلوب الذى تم التعامل به مع تجارة السلع، خاصة وأن الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ملزمة بتحرير بعض الخدمات فى إطار جولة أوروجواى. ولقد أدى ذلك إلى التفكير الجاد فى العمل على تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية بما يمكنها من تبادل مميزات وإعفاءات فيما بينها دون تعميمها على الدول الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية وفقاً لما تتيحه المادة الخامسة من اتفاقية الجاتس . ويوضح الجدول رقم (١) الدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية وتاريخ انضمام كل منها[٢٤]:

جدول رقم (١)

عضوية الدول العربية فى منظمة التجارة العالمية WTO

الدولة	تاريخ العضوية
١- البحرين	١٩٩٥/١/١
٢- الكويت	١٩٩٥/١/١
٣- المغرب	١٩٩٥/١/١
٤- تونس	١٩٩٥/٣/٢٩
٥- جيبوتي	١٩٩٥/٥/٣١
٦- موريتانيا	١٩٩٥/٥/٣١
٧- مصر	١٩٩٥/٦/٣٠
٨- قطر	١٩٩٦/١/١٣
٩- الإمارات	١٩٩٦/٤/١٠
١٠- الأردن	١٩٩٦/٤/١١
١١- عمان	١٩٩٦/١١/٩

المصدر : www.wto.org

وهناك ٥ دول عربية لديها وضع المراقب وتتفاوض حالياً للانضمام للمنظمة وهى: (الجزائر - السودان - السعودية - لبنان - اليمن)، كما أن هناك ٦ دول عربية غير أعضاء فى المنظمة وهى: (سوريا - العراق - ليبيا - جزر القمر - الصومال - فلسطين) (٢٥).

ووفقاً لأسس وعضوية منظمة التجارة العالمية فإن الدول العربية الأعضاء قد وافقت على الالتزام بقواعد السلوك التجارى الدولى الواردة فى مجموعة الاتفاقيات التى تمت الموافقة والتوصل إليها، مع الأخذ فى الاعتبار المرونة الممنوحة للدول النامية بموجب الاتفاقية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد قبلت الدول العربية التزاماتها المحددة والتى سيتم تطبيقها ولكن فى حدود وبقدر ما يسجله كل عضو أو يتعهد به فى جدوله الوطنى الذى يتقدم به بعد مفاوضات مع غيره من الدول الأعضاء فى الاتفاقية وفقاً للجداول المرفقه بها فى كل قطاع من قطاعات الخدمات.

ويلاحظ أن التزامات كل دولة مدرجة فى قائمة إيجابية ، أى أن القطاعات والقطاعات الفرعية المدونة فى تلك الجداول هى فقط المفتوحة للدخول إلى السوق المحلية فيها بموجب الاتفاق دون غيرها، مع الأخذ فى الاعتبار أن مبدأ الدولة الاولى بالرعايه هو التزام عام ، أما مبدأ النفاذ إلى الأسواق ومبدأ المعاملة الوطنية فلابد من تدوينهما فى تلك الجداول لأن عدم تدوين أى شرط يعنى أن هذين المبدأين مفتوحان فى القطاع الخدمى المحدد فى جداول التزامات الخدمات. أما بالنسبة للقطاعات الخدمية التى التزمت بها الدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية فيوضحها الجدول رقم (٢) .

١/٣/٧ تجارة الخدمات على مستوى العالم العربى

سبق الإشارة إلى أن تجارة الخدمات تلعب دوراً هاماً ومتزايداً فى التجارة الخارجية العربية حيث تساهم بحوالى ٢٤٪ من إجمالى التجارة العربية للسلع والخدمات وهى نسبة تقارب المتوسط العالمى لتجارة الخدمات فى التجارة العالمية والتى تبلغ ٢٥٪ ويوضح الجدول رقم (٣) تجارة الخدمات لعدد من الدول العربية المتوفر عنها بيانات خاصة بتجارة الخدمات .

ويوضح الجدول رقم (٣) وجود تفاوت فى حجم تجارة الخدمات فى الدول العربية وتطور قطاعات الخدمات فيها . ففى الدول العربية ذات المقومات السياحية والتي تلعب السياحة دوراً بارزاً فى اقتصادها، مثل تونس ومصر والمغرب والأردن، نجد أن حجم صادراتها من الخدمات يفوق كثيراً حجم صادرات بقية الدول العربية ،كما أن صادراتها من الخدمات تفوق وارداتها خلافاً لبقية الدول الأخرى .

جدول رقم (٢)

القطاعات الخدمية التى التزمت لها الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية

الدول الأعضاء	قطاعات الخدمات المفتوحة فى إطار اتفاق الخدمات
- الأردن	- خدمات الاتصالات الأساسية ، خدمات السياحة ، خدمات التأمين .
- الإمارات	- خدمات الأعمال ، البريد السريع ، الإنشاءات، والبيئة ، والخدمات المالية والسياحة والسفر
- البحرين	- الخدمات المصرفية ، خدمات سوق المال ، والتأمين وإعادة التأمين .
- تونس	- المصارف والتأمين وإعادة التأمين ، والسياحة والسفر، والاتصالات .
- عمان	- السياحة ، والتأمين - والاتصالات الأساسية
- قطر	- الاستشارات الهندسية ، الخدمات الطبية ، والبحوث ، والحاسب الآلى، والبريد ،والبيئة ، الخدمات المالية ، السياحة.
- الكويت	- الأعمال والإنشاءات والخدمات الهندسية ، البيئة ، الصحة، والسياحة والسفر.
- المغرب	- خدمات الأعمال ، الاتصالات ، الإنشاء والهندسة ، البيئة، والمصارف والتأمين وإعادة التأمين ، السياحة ، بعض مجالات النقل
- مصر	- الإنشاءات والخدمات الهندسية ، والسياحة والسفر ، الخدمات المالية ، والنقل، والاتصالات .

المصدر :

أ - الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢ .

ب - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠٩.

وتأتى مصر فى مقدمة الدول العربية المصدرة للخدمات إذ تبلغ صادراتها فى المتوسط نحو ٦٠٪ من إجمالى صادراتها للسلع والخدمات ، ويرجع ذلك إلى متحصلات رسوم المرور فى قناة السويس بالإضافة إلى العائد من السياحة . كما تبلغ صادرات الخدمات فى الأردن فى المتوسط نحو ٥٠٪ من متحصلات صادراتها من السلع والخدمات ، وفى كل من سوريا وتونس والمغرب تبلغ هذه النسبة فى المتوسط نحو ٤٥٪ و ٣٣٪ و٤٠٪ على التوالى .

وتشير البيانات المتاحة لبعض الدول العربية عن التجارة العربية البينية فى مجال الخدمات أنها تشكل نسبة أكبر من تجارتها البينية فى السلع . حيث نجد أن الصادرات البينية للخدمات تمثل

جدول رقم (٣)

صادرات وواردات بعض الدول العربية من الخدمات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢) بالمليار دولار

السنة / الدولة	صادرات الخدمات				واردات الخدمات				الفائض أو العجز خلال السنوات الثلاث
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	الإجمالى	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	الإجمالى	
الأردن	١,٦٤	١,٤٨	١,٥١	٤,٩٠	١,٧٢	١,٧٣	١,٧٣	٥,١٨	(٠,٢٨)
البحرين	٠,٩٣	٠,٩٥	١,٠٦	٢,٩٤	٠,٧٤	٠,٧٥	٠,٩٣	٢,٤٢	٠,٥٢
تونس	٢,٨٦	٣,٠٢	٢,٨٨	٨,٧٦	١,٢٢	١,٤٤	١,٥٢	٤,١٨	٤,٥٨
الجزائر	٠,٩١	٠,٩١	١,٣٠	٣,١٢	٢,٣٦	٢,٤٤	٢,٤٨	٧,٢٨	(٤,١٦)
السعودية	٤,٧٩	٥,١٧	٥,١٨	١٥,٣٤	١٠,٩٤	٧,١٦	٧,١٥	٢٥,٢٥	(٩,٩١)
السودان	٠,٣	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,١	٠,٦٥	٠,٦٤	٠,٨٢	٢,١١	(٢,٠١)
سوريا	١,٤٧	١,٥٣	١,٥٧	٤,٥٧	١,٨٨	١,٨٧	١,٩٩	٥,٧٤	(١,١٧)
عمان	٠,٤٢	٠,٣٥	غيرمتاح	٠,٧٧	١,٥٧	١,٦٨	غيرمتاح	٣,١٥	(٢,٣٨)
الكويت	١,٨٢	١,٦٦	١,٦٥	٣,١٥	٤,٩١	٥,٣٦	٥,٩١	١٦,١٨	(١٣,٠٣)
ليبيا	٠,٠٥	٠,١١	٠,٤٤	٠,٦٠	١,٨٠	١,٢٥	١,٤٠	٤,٤٥	(٣,٨٥)
مصر	٩,٨٠	٩,٠٥	٩,١٥	٢٨,٠٠	٧,٥١	٧,٠٧	٦,٦٣	٢١,١٢	٦,٧٩
المغرب	٣,٠٠	٣,٩٤	٣,٨٩	١٠,٨٣	١,٨٦	٢,٠٧	٢,٤٢	٦,٣٥	٤,٤٨
اليمن	٠,٢١	٠,١٧	٠,١٧	٠,٥٥	٠,٨١	٠,٨٥	٠,٩٠	٢,٥٦	(٢,٠١)

المصدر :

تم إعداده بناء على البيانات الواردة فى :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٦.

١٦,٦٪ من صادرات مصر للخدمات ، فى حين أننا نجد أن هذه النسبة فى السلع لا تزيد عن ١٢,٦٪ من إجمالى صادراتها السلعية، كما تشكل الصادرات البينية للخدمات لتونس ١٢,٥٪ من صادراتها للخدمات ، فى حين أننا نجد أن هذه النسبة فى السلع تبلغ ٧,٦٪ من صادراتها السلعية، كما أننا نجد أن صادرات المغرب البينية للخدمات تبلغ ٨٪ من صادراتها الخدمية فى حين لا تزيد صادراتها البينية للسلع عن ٦,٥٪ من إجمالى صادراتها السلعية . إن اختلاف نمط التجارة البينية للخدمات عن نمط التجارة البينية السلعية على المستوى العربى ربما يرجع إلى القرب الجغرافى بين مستهلكى الخدمات وموردها من الدول العربية خاصة فى مجال السياحة والسفر والنقل البرى والجوى. وتعتبر تجارة الخدمات العربية ذات إمكانات كبيرة يمكن أن تفوق الإمكانات الخاصة بالتجارة البينية السلعية (٢٦) .

٢/٣/٧ الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات

نظراً لأهمية تجارة الخدمات فى التجارة العربية بشكل عام ، وفى التجارة العربية البينية بشكل خاص ، وبعد انضمام إحدى عشر دولة عربية لمنظمة التجارة العالمية ، إضافة إلى خمس دول بدأت المفاوضات بشأن الانضمام للمنظمة تزايد اهتمام الدول العربية بتحرير تجارة الخدمات فيما بينها. وقد أكدت القمة العربية بعمان عام ٢٠٠٠ على أهمية إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وطلبت من المجلس الاقتصادى والاجتماعى سرعة اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك. وبعد دراسة اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذى وعدم إمكانية الاستناد إليها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ، وجد من الضرورى أن تعمل الدول العربية على إعداد اتفاقية جديدة لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها ، وقد بدأ العمل لإعداد هذه الاتفاقية منذ عام ٢٠٠١ خاصة وأن هناك جوانب إيجابية للتعاون العربى فى تجارة الخدمات تتمثل فيما يلى[٢٧] :

سهولة الانضمام والإدارة : من بين الترتيبات التى تدعو الدول العربية للدخول فى ترتيبات تجارية إقليمية فى الخدمات السهولة النسبية التى يمكنها بها الانضمام إلى هذه الترتيبات وإمكانية التوصل بين الدول العربية لاتفاقيات حول عدد كبير من الموضوعات خلال فترة قصيرة نسبياً مقارنة بالمفاوضات التى جرت وتجرى فى إطار منظمة التجارة العالمية والتى غالباً ما تكون شديدة التعقيد وتشترك فيها دول كثيرة مما يستغرق وقتاً أطول ويجعل الوصول إلى اتفاق أمراً بالغ الصعوبة . أما الدول العربية فإنها أقرب إلى الاتفاق فيما بينها لخدمة مصالحها المشتركة .

توسيع نطاق التجارة : إن توسيع منطقة التجارة الحرة لتتضمن تحرير تجارة الخدمات والعمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات فى الدول العربية من شأنه أن يساعد كثيراً فى معالجة أوجه الخلل الهيكلى التى تعانى منه الاقتصادات العربية منفردة . كما يساعد كذلك على توسيع رقعة السوق وتهيئه مجال أوسع وأعمق لعمل الشركات ونشاطها ، ويفتح المجال أمامها لتكوين وحدات ذات أحجام كبيرة ، الأمر الذى سوف يرفع من كفاءتها ويعزز من قدرتها التنافسية فى ظل إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات وتحريرها .

زيادة فرص ومجالات الاستثمار : فلاشك أن تحرير تجارة الخدمات سوف يترتب عليها تحرير الاستثمارات المباشرة ، وحق التواجد للشركات العربية فى أسواق بعضها البعض ، وإزالة القيود أمام حرية الانتقال لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الأمر الذى سوف يؤدى، فى ظل تحسين مناخ

الاستثمار فى الدول العربية، إلى جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إلى المنطقة العربية للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة .

ومن أهم المبادئ التى تم أخذها فى الاعتبار فى إعداد مشروع الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات، ألا تتعارض بنود الاتفاقية مع مبادئ اتفاقية تجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية "الجاتس" ، وألا تخل أو تؤثر على التزامات الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية تجاه المنظمة العالمية . كما وأن قطاعات الخدمات التى يتم تحريرها فى الإطار العربى يجب أن تحظى بما يفوق الالتزامات التى قدمتها الدول العربية الأعضاء فى المنظمة العالمية للمنظمة فى إطار اتفاقية الجاتس ولذلك كان من الضرورى التعرف أولاً على الالتزامات التى تقدمت بها كل دولة عربية عضو فى المنظمة العالمية إلى المنظمة .

٤/٧ تجارة الخدمات المصرفية

تعتبر الخدمات المصرفية إحدى مكونات الخدمات المالية الثلاث البنوك ، التأمين ، وإعادة التأمين والخدمات المرتبطة) وعموماً تعرف الخدمات المالية التى تدخل فى نطاق الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات على أنها "تلك الخدمات ذات الطبيعة المالية التى يتم عرضها من مقدم خدمة مالية لدى دولة عضو فى الاتفاقية [٢٨]. وعموماً، فإن الخدمات المصرفية والمالية التى تشملها اتفاقية تحرير الخدمات يمكن تحديدها فيما يلى[٢٩] :

- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات .
- الإقراض بكافة أشكاله ، بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقارى والمساهمات وتمويل العمليات التجارية .
- التأجير التمويلى .
- خدمات المدفوعات والتحويلات بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية المصرفية .
- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .
- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير فى السوق الأولية (النقد الأجنبى / المشتقات المصرفية بأنواعها / الأوراق المالية القابلة للتحويل) .
- الاشتراك فى الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية .

- أعمال السمسرة فى النقد .

- إدارة الأموال (مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات)

- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأذون الأخرى القابلة للتفاوض .

- تقديم وإرسال المعلومات المالية وميكنة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمى الخدمات المالية الأخرى .

- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك بكافة الأنشطة سالفة الذكر.

ويراعى فى تحريركل تلك الخدمات المصرفية والمالية المبادئ الأساسية التى تم الاتفاق عليها فى اتفاقية التجارة فى الخدمات "جاتس" . وعموماً يمكن أن نرصد الاتجاهات العامة التالية للعمل المصرفى للبنوك التجارية فى الدول الصناعية المتقدمة (٣٠) :

التعامل المتزايد في أسواق رأس المال وتغيير طبيعة الوساطة المصرفية : وكان ذلك بغرض التغلب على عدم قدرة الاستثمار العينى ودائرة الإنتاج ككل على إيجاد منافذ التوظيف اللازمة لاستيعاب رأس المال النقدى المتوفر لدى البنوك التجارية . ولذا تحولت من الوساطة فى توفير رؤوس الأموال اللازمة لحركة الاقتصاد الحقيقى إلى مجال وساطة الخدمات المالية وإدارة المخاطر ، وهو الأمر الذى يعنى مجموعة كبيرة من الأنشطة .

× التوسع فى الخدمات الإلكترونية : حيث تمكنت البنوك من توظيف التقدم الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات الآلية لتدعيم موقفها التنافسى فى مواجهة المؤسسات غير المصرفية سواء من حيث كم ما تقدمه من خدمات أو الأسلوب الذى يتم به تقديمها بما فى ذلك التجهيز الإلكترونى للشيكات وعمليات الدفع الأخرى واستخدام برامج الحاسب الآلى فى مجال القروض وإدارة الأموال والمتاجرة فى الأوراق المالية . هذا بالإضافة إلى التوسع فى استخدام الأجهزة الإلكترونية للصرف الآلى وماكينات الخصم على البطاقات الإلكترونية فى مواقع البيع المختلفة وتنفيذ العمليات المصرفية تليفونياً باستخدام بصمة الصوت أو عبر الإنترنت .

تدويل النشاط المصرفى : لقد تسارعت معدلات تدويل النشاط المصرفى خلال عقد التسعينات من القرن العشرين فى ظل التحرير المتزايد لأسواق المال المحلية والدولية والتقدم الهائل فى وسائل

الاتصال وتكنولوجيا الحاسبات الآلية واقترن ذلك بتحول واضح فى آليات التمويل الدولى من منح القروض للحكومات والمؤسسات المضمونة منها إلى إصدار صكوك التمويل القابلة للتداول فى أسواق رأس المال الدولية ، فضلاً عن تحويل المديونيات إلى أصول مالية يمكن التخلى عنها بسهولة عند أى بادرة خطر عن طريق البيع فى سوق الأوراق المالية.

الإندماجات بين البنوك : حيث شكلت هذه الاندماجات داخل الدول الصناعية شكلاً من أشكال تركز رأس المال على صعيد الدولة القومية أو على الصعيد الدولى. وقد ظهر هذا الاتجاه قوياً خلال النصف الثانى من التسعينات سواء بين البنوك التجارية وبعضها البعض أو بين بنوك تجارية ومؤسسات مالية تعمل فى مجال التأمين أو ضمان إكتتابات وبيع الأوراق المالية ، فضلاً عن مجال الاستشارات المالية والتطبيقات التكنولوجية للعمل المصرفى والتوظيف والاستثمار العقارى. وكل ذلك جاء كتعبير عن اتجاه البنوك للتوسع الرأسى فى نفس الأنشطة إفادة من اقتصاديات الحجم والتوسع الأفقى باقتحام أنشطة ومجالات جديدة للإفادة من اقتصاديات النطاق.

الاتجاهات الجديدة فى الصيرفة المركزية : فقد أدى تحرير النشاط المصرفى وتدويله إلى حدوث تغييرات عميقة فى الصيرفة المركزية ترتب عليها ظهور اتجاه قوى لاقتطاع بعض الوظائف المتعارف عليها للبنوك المركزية وتحويلها إلى مؤسسات دولية ذات طبيعة فوق القوميات كما هو الحال فى تحديد معايير ضبط الأداء والرقابة المصرفية ، أو إلى أجهزة متخصصة محترفة كما هو الحال فى إدارة الدين العام والاحتياطات الدولية.

١/٤/٧ المزايا والتحديات لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية[٣١]:

المزايا :-

بالرغم من أن هناك ما يزيد عن ٥٠ دولة لم تنضم بعد الاتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات من إجمالى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، إلا أن هناك العديد من المزايا التى يمكن أن تتحقق من تطبيق اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات وخاصة الخدمات المصرفية وأهمها :

- أن هذا التحرير يمكن أن يجعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقراراً .
- المساعدة على تعظيم الاستفادة من اقتصادات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفى وتعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب المميزات التى يمكن أن تنتج منها .
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماجات المصرفية .

- توفير مزيد من الخدمات المصرفية للعملاء ، حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية .

- دفع البنوك إلى تخفيض الفاقد وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع .

- تحسين جودة الخدمات للعملاء كتقديم النصائح المتعلقة باستراتيجيات الاستثمار.

- تحقيق المزيد من المنافع فى مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا.

- معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية .

- إمكانية تخفيض مخاطر السوق ، والمساعدة فى تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات .

- زيادة تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض إلى الدول التى لديها عجز فى رأس المال مما يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار للدول المقترضة ، ويرفع عوائد الاستثمار للدول المقرضة .

- تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفء للموارد .

- التحديات :

بالإضافة للمزايا السابقة هناك أيضاً العديد من التحديات التى تواجه حكومات الكثير من الدول والعاملين فى المجال المصرفى وصانعى السياسة النقدية والمصرفية ، وهو ما يتطلب تحديث البنوك والعمل المصرفى لتتكيف بفعالية مع تلك التحديات ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

× تزايد مخاوف سيطرة البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير الخدمات المصرفية ، وأنها سوف تسئ استخدام مواقعها فى السوق المحلية ، وسيكون الموردون الأجانب أكثر تأثيراً على النفاذ إلى الأسواق .

× التخوف من ألا تقوم البنوك الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط - الاختيار المفضل - بما يحمله ذلك من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة أو إلى أقاليم معنية .

× يرى البعض أن الأسواق المصرفية المحلية تتميز بوفرة المؤسسات المصرفية، وبالتالى فالأسواق المحلية لا تحتمل دخول المزيد من البنوك والمؤسسات المصرفية لأن ذلك يعنى حدوث ما

يسمى بالوفرة المصرفية وهو ما يؤدى إلى تفاقم المشكلات فى القطاع المصرفى نتيجة الصراع لجذب العمليات فى سوق مصرفية محدودة .

× أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يؤدى إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية (ويمكن اعتبار ذلك من الآثار السلبية للعولمة المالية) . ولذا أبرزت الأزمات الدولية (كما حدث فى التسعينات من القرن الماضى) أهمية وضع نظام للإنذار المبكر للحيلولة دون وقوع مثل هذه الأزمات .

× التخفيض من قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار فى ظل أداء ضعيف وذلك لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية وعوائد القطاع المصرفى .

× التأثير السلبى بطريقة مباشرة على الاستقرار المالى وزيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب مما يعوق استقرار الاقتصاد الكلى والنظام المصرفي المحلى .

× التخوف من زيادة التعامل مع المشتقات المالية والمصرفية والتى ينظر إليها دائماً على أنها منطقة خطر .

× التخوف من عدم قدرة المصارف المحلية على المنافسة فى الأسواق العالمية .

٢/٤/٧ تجارة الخدمات المصرفية العربية (٣٢)

لقد أولت السلطات فى الدول العربية اهتماماً متزايداً لتطوير وإصلاح وتحرير قطاعاتها المالية عموماً والمصرفية على نحو خاص انطلاقا من الدور المهم الذى تلعبه هذه القطاعات فى تعزيز النمو الاقتصادى المتوازن والمستدام. فقد أثبتت التجارب العملية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية وقدرة الاقتصاد على التصدى للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بالإصلاح المالى والمصرفى نظرا لمساهمته الكبيرة فى رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار. كما يوفر الجهاز المصرفى الكفء المعلومات اللازمة التى يرتكزعليها المقرضون فى تقييم جدارة المقترضين الائتمانية وتقدير درجات المخاطرة المرتبطة بالتعامل معهم مما يجعل من تخصيص الائتمان أمراً يتم وفق المخاطر المرتبطة به

وتختلف الدول العربية فيها بينها فيما يتعلق بأوضاع قطاعاتها المصرفية ودرجة تطورها ويرجع ذلك إلى عدد من الأمور أهمها :-

الاختلاف فى مستويات الدخل ، والاختلاف فى الهياكل الاقتصادية ، وكذلك اختلاف أولويات السياسات التى تم تبنيها لإصلاح وتطوير هذا القطاع . وفى ضوء ما سبق فان إصلاح هذا القطاع وتحريره يتضمن أمورا يمكن بصوره عامه تقسيمها إلى ما يلى: تحرير القطاع المصرفى ، ويتضمن إزالة القيود على أسعار الفائدة ، وإلغاء القيود الإدارية المفروضة على البنوك مثل سقوف

الائتمان، ومنح درجة أعلى من الاستقلالية للمؤسسات المالية ، وإعادة هيكلة البنوك العامة وخصخصتها وتدعيم الرقابة الاحترازية على المصارف ، ودعم سلامة الجهاز المصرفى .

وعموما ، فإن الأهداف الرئيسية لإصلاح هذا القطاع فى كل الدول العربية تضمنت خفض تدخل الحكومة ، وتعزيز دور قوى السوق فى تخصيص الموارد ، وتنمية قدرات المؤسسات فى حشد الموارد المحلية ، وتحسين المنافسة بين المصارف ، وتقوية أوضاعها المالية ، وقد جاءت هذه الإصلاحات كجزء من برامج إصلاح شاملة تضمنت سياسات وإجراءات لتحقيق الاستقرار الكلى .

١/٢/٤/٧ جهود إصلاح القطاع المصرفى العربى

لقد شملت المكونات الأساسية للإصلاحات فى المرحلة الأولى وقف العمل بسياسات الكبح المالى بما فى ذلك إزالة كافة الضوابط الإدارية على أسعار الفائدة، وعلى هيكل الأصول بالإضافة إلى البدء بالتحول نحو أدوات التحكم النقدى التى تستند على عوامل وآلية السوق. وفى المرحلة التالية أصبحت إعادة تأهيل المصارف تمثل حجر الزاوية فى الإصلاحات المالية والمصرفية كإدخال تعديلات على الأطر القانونية الرقابية التى تحكم أعمال المصارف ، وفتح هذا القطاع ، وإعادة رسملته ، وتحرير النشاط المصرفى، وتقليص مساهمة الحكومة فى رأسمال المصارف ، وتعزيز قواعدها الرأسمالية ، وتشجيع عمليات الدمج فيما بينها ويمكن تلخيص أهم جهود إصلاح القطاع المصرفى العربى فيما يلى[٣٣] :-

- تحرير أسعار الفائدة : وقد تم ذلك على مراحل وبصورة متوائمة مع خطوات الإصلاحات فى القطاع العينى . وبدأ العمل برفع أسعار الفائدة الاسمية وتبع ذلك تحرير أسعار الفائدة على الودائع . أما تحرير معدلات الإقراض فقد تم بصورة تدريجية وتم استخدام معدلات إرشادية للتأثير على تحديد أسعار الفائدة بناءً على الأحوال المالية الأخرى . ففى تونس والأردن تم استخدام معدلات السوق النقدى كمعدلات استرشادية ، بينما استخدمت المغرب سعر الفائدة التفضيلى مع إضافة هامش للوساطة . وفى اليمن تم استخدام معدل إسنادى (المعدل المدفوع للودائع الآجلة) ، وتم تحرير أسعار الفائدة فى كل من الأردن ، ومصر ، وتونس ، والمغرب ، وقطر ، والجزائر .

- الابتعاد عن الائتمان الموجه: وقد تم ذلك بالتزامن مع تحرير أسعار الفائدة ، كما تم تدريجياً إزالة المعايير والمبادئ المتشعبة التى كانت تحدد هيكل أصول المصارف مثل نسبة القروض للودائع والحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان .

- الإطار القانونى والتشريعى: فقد تم فى معظم الدول العربية إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع مرحلة الانفتاح والتحرر

الاقتصادى، والاتجاه المتزايد نحو إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر فى النشاط الاقتصادى ، ومن أهم التشريعات فى هذا الصدد قانون البنوك ، والقوانين المصرفية حيث شملت التعديلات تبنى متطلبات متجانسة للترخيص للتحول نحو الصيرفة الشاملة وتحديد حقوق والتزامات المديرين وتحديد مستوى وآلية التعامل بين المصارف العامة ومصارف القطاع الخاص .

- الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفى : حيث اتخذ العديد من الدول العربية الكثير من الإجراءات للنهوض بأداء الجهاز المصرفى وتعزيز مستوى سلامته من خلال أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما ينسجم مع المعايير الدولية ، وأبرزها رفع نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المرجحة بالمخاطر بما يتمشى مع مقررات لجنة بازل ، إضافة لاتخاذ التدابير الخاصة بضبط المخاطر الناتجة عن التركزات الائتمانية وبناء المخصصات لمواجهة الديون المتعثرة .

كما اتجهت معظم الدول العربية إلى العمل بأسلوب الرقابة الشاملة وتطبيق تعليمات الشفافية والإفصاح . وشهدت القواعد الرأسمالية للمصارف العربية تحسناً مستمراً حيث تم بصفة عامة الوفاء بالنسبة المرجحة بالمخاطر لكفاية رؤوس أموال المصارف والبالغة ٨٪ كما حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية . كما حدث توسع كبير فى رؤوس أموال المصارف التجارية العربية ، وزيادة الأصول، ومواكبة التطورات الحاصلة فى الصناعة المصرفية ومنها تقديم بطاقات الائتمان ، والصرف الآلى ATM والتحول نحو الصيرفة الشاملة ، واستخدام الصيرفة الإلكترونية E-banking وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ، إضافة إلى دخول المصارف العربية مجلس الصيرفة الإسلامية .

٢/٢/٤/٧ الوضع الحالى للمصارف العربية

أشارت مجلة اتحاد المصارف العربية فى عددها الصادر فى يناير ٢٠٠٤ إلى أن الوضع المصرفى العربى حالياً يمكن تلخيصه فيما يلى [٣٤]:

× استمرار السلطات النقدية والمصرفية العربية فى جهود الإصلاح وتطوير وتحرير قطاعاتها المصرفية على الخطوط الرئيسية التالية :

- تحرير أسعار الفائدة ، والابتعاد عن الائتمان الموجه .
- تحرير أسعار الصرف، والتوجه نحو عوامل السوق فى تمويل الخزينة ، وتطوير إدارة السياسة النقدية (أسلوب الإدارة غير المباشرة)
- تحديث وتطوير الأطر التشريعية والرقابية .
- تبنى معايير المحاسبة الدولية (معايير بازل ومعايير المحاسبة الدولية ، وقواعد الحكم الجيد وغيرها) .

- قامت المصارف العربية بتطوير بنيانها وأعمالها لاسيما على الخطوط الرئيسية التالية :
- تحول بعض المصارف إلى مصارف شاملة .
- حصول بعض عمليات الدمج بين المصارف .
- تنويع وتطوير قاعدة الخدمات والمنتجات .
- تنويع وتطوير قاعدة الموارد المالية من مصادر ذاتية وغير ذاتية، وسندات دين دولية، وشهادات إيداع دولية، وإيصالات إيداع عمومية GDRS، وخطوط ائتمان دولية وإقليمية وغيرها.
- نمو متواصل فى الصناعة المصرفية الإسلامية ودخول مصارف أجنبية دولية هذا المجال .

ويوضح الجدول رقم (٤) القطاع المصرفى العربى فيما يتعلق بإجمالي موجوداته وحقوق المساهمين والودائع والاستثمارات المالية.

جدول رقم (٤)

القطاع المصرفى العربى بالأرقام مليار دولار

المؤشرات	عام ٢٠٠٢	٪ النمو السنوى عن ٢٠٠١
إجمالى الموجودات	٦٩٣,٧	٣,١
حقوق المساهمين	٥٢,٥	١٢,٣
الودائـــع	٤١٢,١	٤,٩
الاستثمارات المالية	١٧٥	٣,٨

المصدر : مجلة اتحاد المصارف العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ .

ويلاحظ من الجدول رقم (٤) أن القطاع المصرفى العربى قد حافظ بفعل التحولات الإيجابية فى البيئة التى يعمل فيها ، وبفعل عملية التطوير المستمرة فى القطاع ، على نمو قوى وأداء سليم دون أى أزمات مالية تذكر حيث :

- وصلت موجوداته إلى أكثر من ٦٩٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ بزيادة ٣,١٪ عن عام ٢٠٠١
- يمتلك قاعدة ودائع تزيد عن ٤١٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ وبزيادة ٤,٩٪ عن عام ٢٠٠١
- يمتلك قاعدة حقوق مساهمين تزيد عن ٥٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ وبزيادة ١٢,٣ عن عام ٢٠٠١ .

- لديه ملاءة مالية تزيد عن ١٥٪ أى مايقرب من ضعفى المعدل المطلوب (٨٪) .

وفيما يتعلق بدرجة انفتاح القطاع المصرفى العربى على الخارج، نجد أن هذه الدرجة مرتفعة فى عدد لا بأس به من الدول العربية، فإذا استخدمنا مؤشر نسبة الموجودات الخارجية إلى إجمالى الموجودات للمصارف العربية نجد أنها تقارب نسبة ٥٢٪ فى سوريا و٣٥٪ فى الإمارات، ٣٢٪ فى البحرين، و٣١٪ فى اليمن، و٣٠٪ فى الأردن، و٢٣٪ فى قطر، و١٩٪ فى كل من لبنان والسعودية. كما أننا إذا استخدمنا مؤشر نسبة الالتزامات الخارجية إلى إجمالى الالتزامات للمصارف العربية نجدها أيضاً مرتفعة فى دول مثل قطر حيث تبلغ هذه النسبة ٣٢٪، وتقل إلى ٢٣٪ فى الأردن، وإلى ١٥٪ فى البحرين، وإلى ١٤٪ فى لبنان، وإلى ١٢٪ فى كل من عمان والكويت، وإلى ١١٪ فى تونس. ويوضح الجدول رقم (٥) درجة الانفتاح المصرفى العربى على العالم.

جدول رقم (٥)

الموجودات الخارجية والالتزامات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للمصارف العربية في عام ٢٠٠٢

الدولة	الموجودات الخارجية/ إجمالي الموجودات ٪	الالتزامات الخارجية / إجمالي الالتزامات ٪
تونس	٧٪	١١٪
البحرين	٣٢٪	١٥٪
الإمارات	٣٥٪	٧٪
الأردن	٣٠٪	٢٣٪
الجزائر	٣٪	..
السعودية	١٩٪	٩٪
قطر	٢٣٪	٣٢٪
سوريا	٥٢٪	١٪
عمان	٩٪	١٢٪
الكويت	١٥٪	١٢٪
لبنان	١٩٪	١٤٪
مصر	٥٪	..
اليمن	٣١٪	٤٪

المصدر :

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ,التجارة في الخدمات - قطاع الخدمات المالية، سبتمبر ٢٠٠٣، ص١٦

وفيما يتعلق بالاندماج المصرفى العربى، فيتوقع أن يشهد مزيداً من عمليات الاندماج والحيازة خلال السنوات القليلة المقبلة سواء بين المصارف المحلية أو بين مصارف من دول عربية مختلفة تهدف إلى التوسع خارج سوقها المحلى. ويوضح الجدول رقم (٦) عدداً من صفقات الاندماج والحيازة فى منطقة الشرق الأوسط.

جدول رقم (٦)

الاندماج والحيازة بين المصارف فى منطقة الشرق الأوسط

اسم المصرف	البلد	المصرف المدمج أو الذى تم حيازته أو شراء حصة استراتيجية فيه
البنك السعودى المتحد	السعودية	بنك القاهرة السعودي (١٩٩٧)
بنك وفا	المغرب	البنك المتحد (١٩٩٧)
بنك عودة	لبنان	بنك الشرق (١٩٩٧)
بنك بيبلوس	لبنان	بنك بيروت للتجارة (١٩٩٧)
البنك الأهلى الأردنى	الاردن	بنك الأعمال(١٩٩٧)
شركة مشاريع الكويت	الكويت	٥٦٪ من بنك برقان (١٩٩٨)
بنك بيروت	لبنان	بنك ترانس أورينت (١٩٩٨)
بنك عودة	لبنان	بنك المشرق (١٩٩٨)
البنك الفرنسى	لبنان	بنك يونيفرسال (١٩٩٨)
بنك الإمارات الدولى	الامارات	١٠٪ من بنك بيروت (١٩٩٨)
بنك الخليج	الكويت	٢٧٪ من بنك الكويت المتحد (١٩٩٩)
البنك السعودى الأمريكى	السعودية	البنك السعودى المتحد (١٩٩٩)
بنك الخليج الدولى	البحرين	البنك السعودى الدولى - بريطانيا (١٩٩٩)
المؤسسة العربية المصرفية	البحرين	البنك العربى الأفريقى فى مصر (١٩٩٩)
سوسيته جنرال	لبنان	٥٣٪ من بنك الشرق الأوسط فى الأردن١٩٩٩
البنك المتحد	لبنان	البنك اللبنانى للتجارة (٢٠٠٠)
بنك فيص الإسلامى	البحرين	شركة الخليج الاستثمارية الإسلامية (٢٠٠٠)
بنك الكويت المتحد	الكويت	البنك الاهلى التجارى فى البحرين (٢٠٠٠)
البنك التجارى العمانى	عمان	بنك مسقط (٢٠٠٠)

المصدر:

"المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغييرات المستجدة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع ، العدد الأول، مارس٢٠٠١ ، ص٢١.

إن المصارف العربية لا تملك اليوم سوى خيار الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة فى الأسواق المالية العالمية المتحررة. إن هذا الاندماج سيساعد على تخفيض تكاليف التشغيل على قاعدة أكبر وإتاحة المجال للاستفادة من ميزة اقتصادات الحجم. وقد شهد لبنان حركة اندماج بين ستة من المصارف المحلية فى نهاية القرن العشرين، وأدى اندماج المصرف السعودى الأمريكى والبنك السعودى المتحد إلى توليد ثانى أكبر مصرف فى المملكة العربية السعودية بعد المصرف الأهلى التجاري. وفى عمان أدى اندماج مصرفى مسقط والبنك التجارى إلى قيام أكبر مصرف عمانى. ويعتبر اندماج مصرف الخليج الدولى فى البحرين والبنك السعودى الدولى فى لندن أول عملية اندماج عبر الحدود، تلتها اندماج المصرف الأهلى التجارى البحرينى مع مصرف الكويت المتحد فى لندن. وفى مصر تم أخيراً دمج بنك مصر اكستريور مع بنك مصر (سبتمبر ٢٠٠٤)، كما يتوقع قريباً دمج بنك التجاريون فى بنك مصر[٣٥].

٣/٢/٤/٧ نقاط الضعف الأساسية فى القطاع المصرفى العربى

يتعين على المصارف العربية التكيف مع بيئة منفتحة ومتحررة يرتكز العمل فيها على المنافسة وخاصة مع المصارف الدولية وذلك من أجل حشد المدخرات الوطنية والأجنبية لتمويل الاستثمارات الإنتاجية . وفى هذا المجال لابد من التطرق إلى العوائق والصعوبات التى تحد من قدرة المصارف العربية على المنافسة ، ومن أهمها[٣٦] :

- صغر حجم المصارف : فقد وصل حجم موجودات القطاع المصرفى العربى ٦٩٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ، فيما نجد أن موجودات أكبر مؤسسة مصرفية عالمية هى City Group تبلغ ١٠٩٧ مليار دولار. كما أن اكبر بنك عربى من حيث رأسماله هو البنك الأهلى التجارى السعودى يأتى ترتيبه فى المركز ١٥١ بين المصارف العالمية بالإضافة إلى أن عدد المصارف العربية التى تزيد موجوداتها عن ١٥ مليار دولار يبلغ ١١ مصرفاً وعدد المصارف التى تزيد عن ٢٠ مليار دولار هو خمس مصارف فقط .

- الكثافة المصرفية : يتسم عدد من الأسواق المصرفية العربية بظاهرة ارتفاع الكثافة المصرفية، حيث لا يتناسب عدد المصارف فيها مع حجم اقتصادها أو سوقها المصرفية أو عدد السكان أو حتى القطاع المصرفى العربى . مثال ذلك :

لبنان فيه ٦٠ مصرفاً موجوداتها تزيد عن ٥٥ مليار دولار فى حين أن عدد سكانه ٤ ملايين نسمة وناتجة المحلى ١٧ مليار دولار وحصته فى موجودات القطاع المصرفى العربى فى حدود ٨٪ فقط .

- التركز فى نصيب المصارف : هذا يعنى ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية ، مثل :

- فى قطر ، نجد أن بنك قطر الوطنى (أكبر بنك) تصل موجوداته إلى نصف القطاع المصرفى .

- فى مصر ، نجد أن موجودات ٤ مصارف تجارية تقارب ٧٠٪ من موجودات القطاع المصرفى.

- فى الكويت ، يمتلك بنك الكويت الوطنى نحو ٣٠٪ من موجودات القطاع المصرفى .

- فى السعودية، يبلغ نصيب ثلاثة مصارف نحو ٦٠٪ من موجودات القطاع المصرفى .

- فى لبنان ، تمتلك أكبر عشرة مصارف أكثر من ٥٠٪ من موجودات القطاع المصرفى .

- هيكل ملكية المصارف : يتسم هيكل ملكية المصارف العربية فى عدد من الدول العربية بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام مع سيطرة كاملة أو شبة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات المصارف ، مثال ذلك : أكبر مصرفين فى اليمن هما مصرفان حكوميان ، وأكبر ٤ مصارف مصرية تابعة للقطاع العام .

- القروض المتعثرة : حيث أدت ممارسات الإقراض السابقة فى عدد من الدول العربية إلى تدهور ملحوظ فى نوعية محافظ قروض المصارف وهو الأمر الذى تفاقم لاحقاً بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية ، فقد وصلت نسبة التعثر فى الجزائر حوالى ٥٠٪ ، و٤٦٪ فى اليمن، و٣١٪ فى تونس و١١٪ فى المغرب . وهذه القروض المتعثرة كانت متعلقة بصورة رئيسية بمؤسسات الائتمان المتخصصة وبنوك التنمية . وقد أدى تراكم هذه القروض المتعثرة إلى الحد من مقدرة المصارف على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها(٣٧).

- ضعف استخدام التكنولوجيا : يتطلب مواكبة التطورات الحديثة فى العمل المصرفى زيادة مستوى الاستثمار فى التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة فى الأسواق الداخلية والخارجية ، ويزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية . كما أن استخدام التقنيات الحديثة يمكن المصارف من التوسع وتنويع الخدمات المقدمة للعملاء وبالتالى المساهمة فى رفع كفاءة الوساطة المالية .

- ضعف الإفصاح والرقابة : حيث تتفاوت البيانات المصرفية فى شموليتها ودقتها من مصرف لآخر ، وتفتقر بعض الدول العربية إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح مما يجعل من الصعب إجراء

المقارنة بينها وبين المصارف الدولية ، وتتطلب المنافسة الدولية وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا الأمر يمثل تحدياً كبيراً أمام المصارف العربية المعنية نظراً للحاجة إلى الكثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب. ويجب على البنوك المركزية بالدول المعنية تدعيم وتشديد الرقابة على هذه المصارف والتحقق من استخدامها للمعايير الدولية المعروفة الخاصة بالمحاسبة والتدقيق والإفصاح .

- تحديات جديدة (معايير بازل الجديدة لكفاية رأس المال) : هذه المعايير ستفرض ضغوطاً غير اعتيادية على المصارف العربية مثل:

- ضرورة الحصول على تصنيفات ائتمانية دولية للمصارف تكون قوية والتصنيفات الحالية ليست قوية .

- التحضير لإدخال التصنيفات الائتمانية الداخلية , Internal Rating Base (IRB) وثقافة IRB لا تزال غير معروفة فى المصارف العربية .

- ضرورة زيادة الرسملة بنسب مؤثرة لتغطية المخاطر الناتجة عن التصنيفات الائتمانية الخارجية والداخلية الضعيفة نسبياً .

- الصعوبات المتعددة فى عملية احتساب كفاية رأس المال مع إدخال التصنيفات الائتمانية المختلفة .

- ضرورة تطوير أنظمة إدارة المخاطر .

- ضرورة تحسين نوعية الائتمان .

- ضرورة بناء مستودع للمعلومات عن العملاء لخمس سنوات سابقة .

- التعامل الجيد مع مخاطر التشغيل - معايير بازل الجديدة (وهى مخاطر التعرض للخسائر التى تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التى قد تنجم عن أحداث خارجية) والمعايير الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (قواعد لجنة بازل Know-Your-Customers (KYC) , وقواعد مجموعة العمل المالى الدولية Le Groupe d'action Financiere Sur Le blanchiment de captaux (GAFI)) .

- المعايير الدولية الخاصة بالحكم الجيد والشفافية المالية .

- معايير المحاسبة الدولية.International Accounting Standerds (IAS)

- العولمة المالية المتسارعة تؤدى إلى منافسة أشد فى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية .

الثورة التكنولوجية والإلكترونية المتسارعة تدفع إلى ضرورة استيعاب العمل المصرفى الإلكترونى e-bankingوبتكاليف مضبوطة .

٣/٤/٧ إستراتيجية تحديث القطاع المصرفى العربى لزيادة قدرته التنافسية وتفعيل دورة فى تحقيق التكامل العربى :

يحتاج القطاع المصرفى العربى إلى إستراتيجية محددة لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية بحيث تعظم الآثار الإيجابية المحتملة وتقلل الآثار السلبية إلى حدها الأدنى وتزيد من القدرة التنافسية للقطاع المصرف العربى وتفعل دورة فى تحقيق التكامل العربى ، ويكون ذلك عن طريق(٣٨) :

- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو المنافسة المصرفية العالمية (تحسين جودة الخدمات المصرفية / دقة سرية المعاملات / انتشار الفروع / سرعة أداء الخدمات / حسن معاملة العملاء) .

- الاستعداد الجيد للدخول فى التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية والتى تتلخص فى المشتقات والعقود الآجلة ، وعقود الاستثمار، والصرف الآلى ، والمقاصة الإلكترونية داخل البنوك .

- تقوية قاعدة رأسمال البنوك العربية وزيادة عمليات الاندماج المصرفية لتصل إلى حجم كبير للوحدة المصرفية يجعلها قادرة على المنافسة العالمية .

- تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها فى صورة متكاملة على مستوى العالم العربى وإدخال المزيد من التكنولوجيا المصرفية على العمل المصرفى العربى .

- تنمية مهارات العاملين بالبنوك العربية وإكسابهم نفس المهارات العالمية للعاملين بالبنوك المتطورة، وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج تدريبية متطورة والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية فى هذا المجال .

- تقوية دور البنوك المركزية العربية فى مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية .

- العمل بشكل مستمر على أن تقوم البنوك العربية بتقديم الخدمات المصرفية دائماً بأقل تكلفة وأفضل جودة .

- السعى بقوة إلى إقامة سوق مصرفية عربية مشتركة تزداد من خلالها القدرات التنافسية للبنوك العربية بحيث تسهم وبشكل سريع فى تحقيق الحلم العربى المتمثل فى تحقيق التكامل العربى

القادر على مواجهة التحديات العالمية .

من خلال التحليل السابق للوضع الاقتصادى والتجارى العربى ، ونتائج جولة أوروجواى وخاصة تحرير تجارة الخدمات ، وتجارة الخدمات العربية بشكل عام وتجارة الخدمات المصرفية على نحو خاص ، يمكن القول بأن معدل نمو تجارة الخدمات المصرفية العربية تعكس توسعاً أفضل فى فرص العمل وبالتالى التقليل من البطالة وتحسناً فى أسواق التجارة والمال أيضاً . إن معدلات النمو الاقتصادى العربى لابد أن يشكل فيها القطاع المصرفى الرافعة الأساسية لعملية النمو والتعاون والتكامل خاصة بعد أن طور إمكاناته على صعيد الرسملة وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات فى تنمية الموارد البشرية ، وتحسين آليات إدارة المخاطر والأزمات والالتزام بالمعايير المصرفية الدولية.

لقد تطورت خبرات وعمل المصارف العربية بشكل مؤثر ، كما أن عدد المصارف العربية المدرجة فى قائمة أكبر ١٠٠٠ مصرف فى العالم يتزايد باستمرار حيث وصل عددها عام ٢٠٠٢ إلى ٧٦ مصرفاً عربياً .

إن الأسلوب الأمثل للإسراع بعملية التكامل العربى هو تحرير التجارة فى الخدمات عموماً والخدمات المصرفية على نحو خاص، لما لهذا التحرير من آثار إيجابية على مواجهة مشكلة البطالة وتخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الحكومات العربية مما يولد مساندة قوية لعملية التكامل من داخل المجتمعات العربية، كما أن تأهيل أو إعادة تأهيل القوى العاملة للدخول فى مجال الخدمات عموماً يكون اسهل بكثير من تأهيلها للعمل فى مجال إنتاج السلع . وعلى ذلك يمكن الحكم بصحة فرض البحث الذى ينص على:

"أن تحرير صناعة الخدمات العربية عموماً والخدمات المصرفية على نحو خاص يمكن أن يسرع تحقيق التكامل العربى بدرجة أكبر مما هو عليه الحال فى التكامل العربى السلعى ".

النتائج والتوصيات:

فى ضوء مشكلة البحث، وأهدافه، ومنهجه، يمكن استخلاص أهم نتائجه وتوصياته على النحو التالى :

نتائج البحث :

يمكن تلخيصها فيما يلى :

- أن تجربة تحرير التجارة السلعية كأساس لتحقيق التكامل العربى قد بدأت منذ أكثر من خمسين عاماً، إلا أن النتائج المحققة لا ترقى أبداً إلى مستوى الطموح العربى ، بل يمكن وصفها بأنها غير ناجحة بكل المقاييس وذلك للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية .

- قد يكون من المفيد والأجدى للدول العربية أن تحرر قطاع الخدمات البينية كبديل يمكنه أن يسرع من تحقيق التكامل العربى (وخاصة القطاع المصرفى) وذلك لما يملكه من إمكانات جيدة وبنسبة مساهمة تقترب من المساهمة العالمية فى تجارة الخدمات الدولية .

- أن عدداً لا بأس به من الدول العربية قد وافق على نتائج جولة أوروجواى فى مجال تحرير الخدمات (١١ دولة) وهناك خمس دول لديها وضع المراقب وتتفاوض حالياً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية مما يعنى أن هذه الدول تلتزم بتحرير تجارة الخدمات وفقاً لجداول الالتزامات التى تحددها فى مجال الخدمات ، مما يسهل الأمر على تنفيذ هذا التحرير على مستوى العالم العربى.

- أن هناك العديد من مجالات القوة تتمتع بها المصارف العربية والتى تمكنها من إمكانية المنافسة مع المصارف الغربية خاصة إذا تمكنت من التغلب عن بعض نقاط الضعف لديها .

- أن هناك نقاط ضعف أساسية فى القطاع المصرفى العربى ممثله فى صغر حجم المصارف، واختلال الكثافة المصرفية ، والتركز فى نصيب المصارف ، وهيكل ملكية المصارف ، والقروض المتعثرة، وضعف استخدام التكنولوجيا ، وتحديات معايير بازل الجديدة ، إلا أن هناك تصميماً من جانب إدارات هذه البنوك على استمرارية تطوير نفسها وبشكل متسارع حتى يمكنها البقاء والمنافسة مع المصارف العالمية .

توصيات البحث :

فى ضوء نتائج البحث يمكن تلخيص أهم توصياته فيما يلى :

أ - الدراسة العلمية المتأنية لكل نقاط الضعف الموجودة فى المصارف العربية ووضع حلول علمية وعملية لكل نقطة ضعف على حده ويكون ذلك فى شكل آليات وبرامج عمل محددة وبتوقيتات زمنية متفق عليها مسبقاً .

ب- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة رئيسية لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية .

ج- وضع جدول زمنى محدد للدخول فى التعامل مع المستحدثات المصرفية مع توفير الكوادر

البشرية التى يمكنها التعامل معها بفعالية .

د - تقوية قاعدة رأسمال البنوك العربية حتى يمكنها منافسة المصارف العالمية العملاقه، وقد يكون الاندماج المصرفى بين البنوك العربية أحد الأدوات الفعالة لتحقيق ذلك .

هـ- تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها فى صورة متكاملة عربياً وعالمياً وبشكل يحاكى - على الأقل - ما هو موجود فى المصارف العالمية .

و - تحديد آليات محددة للبنوك العربية لتقديم خدمات مصرفية متميزة بأقل تكلفة وبسعر تنافسى وفى أقل وقت ممكن مما يكسبها ميزات تنافسية تمكنها من مواجهة التحديات العالمية فى مجال الخدمات المصرفية .

ز - العمل بشكل جاد على إقامة سوق مصرفية عربية مشتركة تزداد من خلالها القدرات التنافسية للبنوك العربية وبشكل يمكنها على مدى زمنى محدد من تحقيق الحلم العربى فى التكامل حتى تمكن من مواجهة التهديدات العالمية .

المراجـع

١- عبد المطلب عبد الحميد ، "تحديث آلية الجهاز المصرفى للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات" ، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الحادى عشر ، العدد الثانى ، ديسمبر ٢٠٠٣** ص ٥ .

٢- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية.والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، **اهتمامات الدول العربية فى تجارة الخدمات فى إطار منظمة التجارة العالمية، اجتماع التجارة والتنمية** ، القاهرة : من ٨ - ١١ يونيو ١٩٩٨ ، ص ٣ .

٣- عمرو خير الدين ، **التسويق الدولى** ، القاهرة : الناشر غير مبين ١٩٩٦ ، ص ١٠٧ .

٤- سعيد النجار، **الجات والنظام التجارى العالمى** ، رسائل النداء الجديد ، العدد (١٧) ،دار النشر وسنة النشر غير مبين) ، ص ٥٥ .

٥- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٣** ، ص ٢٠٧ .

٦- محمد صالح الحناوى ، اسماعيل السيد ، **قضايا إدارية معاصرة**، الاسكندرية: الدار الجامعية ١٩٩٩،ص ١١ .

7- European Community, External and Intra-European Union Trade, **Statistical year book, 1958** - 2002,P.21

٨- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ،ص ٢٠٦.

٩- أ - عبد الفتاح السيد النعمانى ، **نموذج التسويق الدولى لرفع كفاءة التجارة العربية البينية ، رسالة دكتوراه غير منشورة** ،الزقازيق: كلية التجارة - بنها ٢٠٠١، من ص ٢٢٠ إلى ص ٢٣١ .

ب - أحمد فؤاد مندور،"التكتل الاقتصادى العربى"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الأول**، القاهرة : معهد التخطيط القومى ، **يونيو ١٩٩٨**، من ص ٩ إلى ص ٢٦ .

جـ - الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،"دفاعا عن السوق العربية المشتركة"، **بحث مقدم للمؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى، القاهرة : من ١١ - ١٢ مايو١٩٩٧**، ص ٣٢ .

د - حسن بكر ،"مجلس التعاون الخليجى فى عصر التكتلات الكبرى"، **مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤ ، أبريل ١٩٩٦** ، من ص ١٠٧ إلى ص ١٠٩ .

و - معتصم رشيد ،"منطقة التجارة الحرة العربية : الأسس النظرية وإمكانية التطبيق" ، **بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والتشريع ، القاهرة : من ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧** ، ص ١٤ .

١٠- أ - محمد عبد القادر ، "تجارة الخدمات هل تحل أزمة التعاون العربى" ؟، **مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد(١٧٩١)، بتاريخ ٥//٣٥-٢٠٠٠**، ص، ٣٦.

ب - European Community , **Op., Cit.**, PP.21-22

١١- أحمد فؤاد مندور ، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٣ .

١٢- عبد الفتاح السيد النعمانى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣٢ .

١٣- جمال الدين بيومى ، " الأبعاد الدولية والإقليمية لتحرير التجارة - منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية " ، **بحث مقدم للمؤتمر الدولى الخامس عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وآثارها على اقتصادات الدول النامية** ، مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى والدولى , جامعة الدول العربية القاهرة ٢٠-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ ,ص ٧ .

١٤- **المرجع السابق ذكره مباشرة** ، ص ٨ .

١٥- محمد عبد القادر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣٧ .

١٦- حسن عبيد ، **الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد (٢٠)، نوفمبر ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

١٧- **المرجع السابق ذكره مباشرة** ، ص ٤ .

١٨- أمنية حلمى (محرر) ، آفاق المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة فى ظل

تداعيات الموقف العالمى والمحلى ، **أعمال الندوة المنعقدة فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠١ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية** ، العدد (١٧) ، ديسمبر ٢٠٠١ ، من ص ٤٦ الى ص ٤٧ .

19- Thomas D. Larison & David Skidmore. International political Economy. Harcourt Brace slleze publishers. N.Y. 1997. PP 96 - 97 .

20- H.G. Broadman. GATS: The Uruguay Round Accord On International Trade and Investment in Services. World Economy. Vol. 17. No 3. May 1994. PP. 112 - 117.

٢١- عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره** ، من ص ٨ الى ص ٩ .

٢٢- أ - منظمة العمل العربية - مكتب العمل العربى ، **الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وإنعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص** ، ١٩٩٥، من ص ٥٠ الى ص ٥١ .

ب - الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ، **مرجع سبق ذكره**، من ص ١٣ الى ص ١٤ .

جـ - **المرجع السابق ذكره مباشرة** ، من ص ١٩ - ص ٢١ .

23- Heokman, Bernard, "**An Assessment of the General Agreement on Trade in Services**" in will Maryin and L. Alen Winters, (ed)., **The Uruguay Round and The Developing Countries Economies**, Cambridge University press, 1997,PP. 17-19.

24- www.wto.org.

٢٥- جمال الدين البيومى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٥ .

٢٦- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٠٧

٢٧- **المرجع السابق ذكره مباشرة** ، ص ٢٠٨ .

٢٨- فائقة الرفاعى ،" الاتفاقية العامة للخدمات المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفى فى الدول العربية" ، **بحث مقدم للمؤتمر العلمى لقسم الاقتصاد تحت عنوان : انعكاسات جولة أوروجواى على الدول العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ، القاهرة : ١٩٩٦ ، ص١٠ .

٢٩- أ - عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره**،من ص ١٥إلى ص١٦.

ب- حسن عبيد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص١٩ .

ج - سعيد عبد الخالق محمود ،" القطاع المصرفى العربى - مؤشرات الأداء"، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد (٢٢) ، يونيو ٢٠٠١** ، القاهرة ، من ص٨٥ إلى ص٩٠ .

٣٠- أ - سلوى العنترى ،" الاتجاهات الحالية للصناعة المصرفية فى إطار التقسيم الدولى الجديد للعمل" ، فى : مصطفى كامل السيد (محرر) ، الاقتصاد العالمى الجديد وموقع مصرفية ، **مجلة قضايا التنمية** ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ،١٩٩٨** ، ص٤٨ .

ب- راسم سميح محمد عبد الرحيم ، التجارة الإلكترونية فى خدمة التجارة والمصارف العربية، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، بيروت ١٩٩٧ ، ص٨٩ .

٣١- أ - عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره** ،من ص٢٠إلى ص٢٦.

ب - بنك مصر ،" الجات وجولة أوروجواى - الأبعاد والآثار الاقتصادية"، **النشرة الاقتصادية، العدد الثانى ،القاهرة ، ١٩٩٣** ، من ص٤١ إلى ص٤٣.

٣٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر ٢٠٠٠** ، من ص ١٦٣ إلى ص ١٦٥ .

٣٣- **المرجع السابق ذكره مباشرة** ، ص ١٦٨ - ١٧٣ .

٣٤- فؤاد شاكر ، القطاع المصرفى العربى ومستقبل القطاع المصرفى السورى" ، **مجلة اتحاد المصارف العربية ، يناير ٢٠٠٤** ، ص ٢٦ .

٣٥- أ- المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع، العدد الأول، مارس ٢٠٠١**، من ص٢١ إلى ص٢٢.

ب- "إنقاذ واختفاء بنك مصر اكستريور"، **الأهرام الاقتصادى، العدد (١٨٦٣)، سبتمبر ٢٠٠٤**، ص٢٢.

ج- "دمج التجاريون فى بنك مصر"، **الأهرام الاقتصادى، العدد (١٨٦٥)، أكتوبر ٢٠٠٤**، ص٢٠.

٣٦- النقاط أ،ب،ج،د،ح، يرجع إلى: فؤاد شاكر، **مرجع سبق ذكره**، من ص٢٩ إلى ص٣٠.

٣٧- النقاط هـ،و،ز، يرجع إلى: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، (سبتمبر ٢٠٠٠) ، **مرجع سبق ذكره** ، من ص ١٧٤ إلى ص١٧٩ .

٣٨- عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره** ، من ص ٣٤ إلى ص ٣٦.